

Distr.: General  
22 January 2021  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند 5 من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة  
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسائل متطابقة مؤرخة 22 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لا بد لي من أوجه انتباهكم مرة أخرى إلى الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب السياسات والممارسات غير القانونية المتصاعدة التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني.

وعلى النحو المبين بالتفصيل في رسائل سابقة، بلغت نوايا إسرائيل الواضحة المتعلقة بالضم مستويات جديدة من حيث الانتهاكات، حيث أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي عن خطط لمواصلة بناء المستوطنات والتوسع في أرضنا المحتلة. وإضافة إلى الوحدات الاستيطانية الـ 800 التي أعلن عنها الأسبوع الماضي، أعلنت إسرائيل عن مناقصات لبناء 2 500 وحدة غير قانونية، تشمل بناء أكثر من 450 وحدة في مستوطنات في القدس الشرقية المحتلة، مما يشكل انتهاكا صارخا آخر للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

ويجب التصدي لهذه الإجراءات باعتبارها مسألة التزام بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بل ولأنها أيضا لا تزال تعرقل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهو حق ذو حجية مطلقة تجاه الكافة؛ وتمزق تواصل الدولة الفلسطينية؛ وتقضي على إمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام 1967 على النحو المتوخى بتوافق الآراء الدولي.

وهذه الدورة من توسيع المستوطنات والتعدي ليست جديدة على الشعب الفلسطيني، إذ إن إسرائيل تقوم عاما بعد عام بسرقة المزيد من أراضيه وتشرد قسرا المزيد من الأسر الفلسطينية، في الوقت الذي تضع فيه قناع الشريك في السلام. ووفقاً لجماعة الدعوة الإسرائيلية "السلام الآن"، أحرزت إسرائيل تقدما في بناء أكثر من 12 000 وحدة استيطانية في عام 2020 وحده، وهو أعلى رقم سجل في عام واحد منذ أن بدأت الجماعة بتسجيل الإحصاءات في عام 2012. وستؤدي أعمال البناء هذه إلى نقل مئات الآلاف من



المستوطنين الإسرائيليين الإضافيين بشكل غير قانوني إلى فلسطين المحتلة. فكيف لهذه الانتهاكات والأعمال التدميرية أن تدل على أي نية في إحلال السلام؟

ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل صراحة مرة أخرى بأن توقف فوراً جميع أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب أن تنقيد إسرائيل بالتزاماتها القانونية، بما في ذلك بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، على نحو ما أعيد تأكيده في قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، أو أن تتحمل تبعات سلوكها المارق الذي يطيل عمداً القمع والظلم ويقوض السعي إلى تحقيق السلام والأمن.

وتواصل أيضاً عمليات الهدم والإخلاء القسري دون هوادة باعتبارها أداة أساسية لهذا الاحتلال غير القانوني وما ينطوي عليه من استعمار استيطاني. ويفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن قوات الاحتلال الإسرائيلية قامت في عام 2020 بتشريد نحو 1 000 فلسطيني، نصفهم تقريباً من الأطفال، نتيجة لهدم منازل الفلسطينيين وعمليات الإخلاء القسري. وعلى نحو ما قام المكتب بتوثيقه، فإن "العدد التراكمي للمنشآت التي هدمت أو استولي عليها في عام 2020 (849) في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وعدد الفلسطينيين المشردين نتيجة لذلك (996)، هما الأكبر منذ عام 2016. وعدد منشآت تقديم المعونة الممولة من المانحين التي استهدفت في عام 2020 (156) هو الأعلى أيضاً منذ عام 2016".

وفي 14 كانون الثاني/يناير، اضطرت أسرة فلسطينية في القدس الشرقية إلى هدم منزلها تحت ضغط من أوامر الهدم والتهديدات الصادرة عن الاحتلال. وقال أبو حمد، صاحب المنزل، إنه اضطر إلى هدم منزله، الذي بني قبل 10 سنوات وكان يسكنه سبعة من أفراد عائلته، وإزالة الأنقاض لتجنب التكاليف والغرامات الباهظة التي كانت ستنتج في حال قامت سلطات الاحتلال بهدمه، وهو نظام خسيس لا يحرم الناس من منازلهم بشكل غير قانوني وصادم فحسب، بل يفرض عليهم بقسوة تحمل خسائر مالية بسبب عمليات الهدم تلك.

وفي 17 كانون الثاني/يناير، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضاً أوامر هدم لمدرسة ابتدائية ومسجد في مسافر يطا، جنوب الخليل. ومن المتوقع أن يسجل في المدرسة، التي يمولها الاتحاد الأوروبي، 50 طالباً في ثلاثة مجتمعات محلية فلسطينية مهمشة. وفي اليوم نفسه، نُقِدَ أمر هدم منفصل في عانين، غرب جنين، حيث جرفت قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 10 أكشاك لبائعين، مما أضر بسبل عيش العديد من الأسر الضعيفة. وفي 18 كانون الثاني/يناير، أصدرت قوات الاحتلال أوامر هدم لثمانية أسر فلسطينية في قرية دوما، جنوب نابلس، بُنيت منازلها لاستيعاب عدد السكان المتزايد في القرية.

ومن المعروف على نطاق واسع أن المنشآت الفلسطينية لا تزال تهدم وتصادر بحجة عدم وجود تراخيص بناء صادرة عن الاحتلال لها، وهي تراخيص يكاد حصول الفلسطينيين عليها أن يكون مستحيلاً. ووفقاً لما ذكرته المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية "كسر الصمت"، رفضت إسرائيل ما يقرب من 99 في المائة من طلبات تراخيص البناء الفلسطينية على مر السنين. وسواء أكان الأمر يتعلق بمنزل، أو مدرسة، أو دار عبادة، أو مركز صحي أو مشروع يموله مانحون، فإن الاحتلال لا يميز في سياسة الهدم التي يتبعها، لأن الهدف معلن: اقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم وإحلال مستوطنين إسرائيليين متعصبين محلهم في مستوطنات متوسعة وزاحفة باستمرار.

وتستمر من دون هوادة أيضا أعمال العنف والمضايقة التي يقوم بها هؤلاء المستوطنون ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. ففي 17 كانون الثاني/يناير، هاجمت جموع المستوطنين من مستوطنتي "عيليه" و "شيلو" غير القانونيتين فلسطينيين بالقرب من قرية اللين الشرقية، مما ألحق أضرارا بالمنازل والممتلكات. وكالعادة، وقع الهجوم على مرأى من الجنود الإسرائيليين، الذين وقفوا متفرجين بينما كان المستوطنون يرتكبون أعمال العنف التي تدعمها الدولة، مما يثبت مرة أخرى أن المساواة هي الاستثناء، وليست القاعدة، عندما يتعلق الأمر بالاحتلال.

وحتى في هذا الوقت الذي تنتشر فيه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تتصاعد الهجمات والغارات العسكرية الإسرائيلية. ففي ليلة واحدة، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي 17 غارة عسكرية في جميع أنحاء الضفة الغربية، واعتقلت 41 فلسطينيا. ويشارك العديد ممن يعتقلون في مظاهرات أسبوعية ضد مصادرة أراضيهم لبناء مستوطنات وبؤر استيطانية غير قانونية، مما يكشف عن مدى رفض إسرائيل لأي شكل من أشكال الاحتجاج المدني على احتلالها غير القانوني.

وإذ تُهمّل إسرائيل التزاماتها القانونية بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، يتضح استغلالها للجائحة من خلال حملة التطعيم التمييزية التي تقوم بها. وتتنقد جماعات حقوق الإنسان الإسرائيلية والدولية حملة التطعيم الإسرائيلية، مشيرة إلى أن مئات الآلاف من المستوطنين غير القانونيين يحصلون بسهولة على اللقاح، في حين يستبعد ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت احتلالها الحربي الممتد منذ 53 عاماً، مما يزيد من فضح التمييز المأسوس للاحتلال في الضفة الغربية وغزة.

وفي 18 كانون الثاني/يناير، أثار مكتب منظمة الصحة العالمية في الأرض الفلسطينية المحتلة عددا من الشواغل المتعلقة بالصحة العامة بشأن عدم المساواة في توزيع اللقاحات وإمكانية الحصول عليها في إسرائيل. وفي حين تتباهى إسرائيل بحملة التطعيم التي تقوم بها وبنجاحها في الحصول على ملايين الجرعات، فإن تجاهلها التام للقانون الدولي إزاء الالتزامات يجب أن يولى الاهتمام الواجب والعاجل. ويجب أن تطالب إسرائيل باحترام التزاماتها القانونية. وتنص المادة 56 من اتفاقية جنيف الرابعة على وجه التحديد على أنه على المحتل واجب ضمان "اعتماد وتطبيق التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة".

وفي هذا الصدد، نوجه الانتباه العاجل إلى محنة السجناء الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذين يحتجزون في سجون الاحتلال في وقت الجائحة. وفي 16 كانون الثاني/يناير، نُقل عبد المعز الجعبة، البالغ من العمر 59 عاماً، إلى مركز طبي بسبب مضاعفات ناجمة عن الإصابة بكوفيد-19. وفي 21 كانون الثاني/يناير، أصيب السيد فؤاد الشويكي، وهو أكبر سجين سياسي فلسطيني في سجون الاحتلال عمرا، بالفيروس بعد أن تواصل مباشرة مع أحد حراس السجون الإسرائيليين. والسيد الشويكي، مثله مثل العديد من السجناء الفلسطينيين، لديه سجل طبي ملئ بالأمراض، بما في ذلك سرطان البروستات ومرض القلب. ويجب على إسرائيل أن تستجيب لنداء المجتمع الدولي وتطلق سراح السجناء الضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن ممن يعانون من حالات مرضية سابقة، ويجب أن تطلق سراح المحتجزين إدارياً الموجودين في السجون الإسرائيلية.

ومن الواضح أن السلطة القائمة بالاحتلال كثفت هجماتها وانتهاكاتها في الأسابيع الأخيرة، استعداداً لجولة أخرى من الانتخابات. ومما يؤسف له أن المشهد السياسي الإسرائيلي الحالي لا يعطي أملاً يذكر في فترة راحة، نظراً لأن المسؤولين والمرشحين يتنافسون دون أن يقيموا وزناً لشيء على من يستطيع إلحاق أكبر قدر من الضرر بالشعب الفلسطيني وحل الدولتين. ويتمتع الاحتلال بالإفلات من العقاب بسبب التقاعس الدولي، مما يؤدي إلى دفع إسرائيل بمشروعها الاستعماري قدماً على حساب الحقوق الفلسطينية وتعميق المصاعب. وتتواصل حلقة الانتهاكات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني لأن تفضيل إسرائيل للإبقاء على الوضع الراهن، أو ما هو أسوأ منه، لا يواجه باتخاذ إجراءات دولية تهدف إلى إنهاء الاحتلال والظلم.

وكما ينص قانون نيوتن الثالث للحركة، هناك لكل فعل رد فعل مساوٍ ومعاكس. وبالمثل، فإن المجتمع الدولي ملزم بمحاسبة إسرائيل من خلال إجراءات ملموسة. ويتحمل مجلس الأمن على وجه التحديد الواجبات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة والواجبات الأخلاقية ويجب أن ينفذ القرارات التي أصدرها هو نفسه تحقيقاً لتلك الغاية، بما في ذلك القرار 2334 (2016). وهذا العمل المسؤول هو وحده الذي يمكن أن يساعد على إنهاء أحد أفدح المظالم في عصرنا. ويتطلع الشعب الفلسطيني إلى كل من المجلس والجمعية العامة والمجتمع الدولي بأسره ليعطيه الأمل في هذا العام الجديد من خلال التكايف للتصدي للواقع القاسي الذي نواجهه بالعمل المتضافر، من أجل دعم سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان وضمان إقامة العدل، وهي الأسس اللازمة لإحلال سلام عادل وإرساء الأمن بين فلسطين وإسرائيل.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم